

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر

من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

دراسة تحليلية تقييمية

أ.د. لخلف عثمان

جامعة (الجزائر 3)

أ.بنية عمر

المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية و علوم التسيير (الجزائر)

ملخص:

نتناول في هذه الدراسة مدى أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية باعتبارهما من أهم أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي في علاج الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث اعتمدت هذه الدراسة في جزئها الاول الى استعراض الاطار النظري للسياسات النقدية و المالية بالتطرق الى المفاهيم و التأثيرات المتبادلة للسياسات النقدية و المالية ولربط عناصر الدراسة ارتأينا ايضاح مفهوم المؤشرات الاقتصادية و مؤشرات الاداء الاقتصادي، كذلك وضحنا آليات و أداء السياستين في تصحيح و علاج الاختلالات الاقتصادية. بينما تضمن الجزء الثاني للدراسة الجانب التطبيقي وذلك بتحليل أداء و فعالية السياستين النقدية و المالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، العجز الموازي، ميزان المدفوعات) للفترة (1999-2014) بالاستعانة بالجدول الاحصائية و تحليلها و المستفاة من مصادر مختلفة.

الكلمات المفتاحية: السياسات النقدية و المالية، المؤشرات الاقتصادية الكلية، الاختلالات الاقتصادية، الأداء و الفعالية.

Résumé

Nous abordons dans cette étude sur la performance et l'efficacité des politiques monétaires et financières comme le plus important l'impact sur les instruments de politique économique sur l'activité économique dans le traitement des déséquilibres économiques par son impact sur certains indicateurs macro-économiques, où cette étude a été basée sur la première partie est d'examiner le cadre théorique de la politique monétaire et financière aborder les concepts et les effets réciproques des politiques monétaires et budgétaires et de relier les éléments de l'étude, nous avons décidé de clarifier le concept des indicateurs économiques et les indicateurs de performance économique, et avons également expliqué les mécanismes et la performance des deux politiques pour corriger et remédier à des déséquilibres économiques. Tout en assurant la deuxième partie de l'étude sur le côté pratique et en analysant les performances et l'efficacité des politiques monétaires et les indicateurs macro-économiques financiers (croissance économique, l'inflation, du déficit budgétaire, la balance des paiements) pour la période (1999-2014) avec l'aide de tableaux et d'analyses statistiques et provenant de différentes sources.

Mots-clés: les politiques monétaires et financières, Indicateurs macro-économiques, déséquilibres économiques, performances et l'efficacité.

مقدمة:

تعد السياسات النقدية و المالية أكثر السياسات تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، حيث أن مجال تأثير السياسات النقدية هو سوق النقد و أدواته الرئيسية المتمثلة في سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة. أما السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الانتاج و ادواتها الرئيسية هي الانفاق الحكومي و الضرائب، و تعتبر السياسة المالية مكمل للسياسة النقدية و هما يمثلان العناصر الاساسية للسياسة الاقتصادية لأي دولة، و يرتبط بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا، مما يستلزم وجود توافق بين الاجراءات و التدابير المتخذة من جانب السلطات النقدية و المالية بشكل يضمن أداء وفعالية

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

أكبر بينهما ، لتفادي حالات عدم الاستقرار المالي والنقدي مما يؤدي إلى تذبذب في بعض المؤشرات الاقتصادية كأسعار الفائدة، وكذا ضغوطات على أسعار الصرف، تسريع لمعدلات التضخم، ارتفاع عجز الموازنة وتفاقم مشكلة المديونية، وبالتالي إفراز آثار عكسية على النمو الاقتصادي، وتتم في الغالب معالجة الاختلالات من خلال اجراءات تتخذ في مجال السياسة النقدية والمالية قصد اعادة التوازن للاقتصاد الكلي وذلك بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، وتوازن القطاع الخارجي، وتوازن الميزانية العامة للدولة وذلك قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مشكلة الدراسة:

مع ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية الجديدة أعطت دفعا جديدا للاقتصاد الوطني خاصة للسياسات المالية و النقدية ، حيث ساهم هذا الارتفاع بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، و التي من أهمها : انخفاض حجم المديونية الخارجية ، انخفاض نسبة البطالة و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي. وصولا إلى برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة وهذا بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقيه المالي والنقدي.

ورغم هذه النتائج الايجابية المحققة فهذا لا يعني بأن أداء السياسات النقدية و المالية اصبح مستقرا. بل يجب التأكيد على ان هذا الاستقرار قد يكون مرده الى ارتفاع اسعار البترول و باعتماد الجزائر على مصدر وحيد للدخل ألا وهو البترول وما يصاحب هذا الاخير من تقلبات في اسعاره في السوق الدولية يجعل الموارد المخصصة للسياسات النقدية و المالية غير مستقرة مما يؤثر على أدائها و فعاليتها و هذا ما يظهر جليا في الوقت الراهن .

وعليه تبلور اشكالية دراستنا في التساؤل التالي: كيف تساهم السياسات النقدية و المالية من خلال ادائهما و فعاليتها في معالجة الاختلالات الاقتصادية و إعادة تحقيق التوازن الكلي ؟

الاسئلة الفرعية :

- 1- ما المقصود بالسياسة النقدية و المالية ؟
- 2- ماهي مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد، و ماهي آليات السياسات النقدية و المالية لعلاجها ؟
- 3- ماهي السياسات و الاجراءات المتخذة لتحسين أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية لعلاج الاختلالات الاقتصادية الكلية ؟

فرضية الدراسة:

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- 1- التنسيق بين السياسات النقدية و المالية ضروري و يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و معالجة الاختلالات الاقتصادية.
- 2- تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ليس مرتبط بارتفاع أسعار البترول.
- 3- يتحقق الاستقرار و التوازن الاقتصادي في الجزائر بتحسين أداء السياسات النقدية و المالية.
- 4- استقرار السياسات النقدية و المالية مرتبط بتوفير موارد مالية متنوعة للاقتصاد .

حدود الدراسة:

تتطرق هذه الدراسة الى الجوانب التالية :

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الاطار المكاني: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر .

الاطار الزمني : حيث حددت فترة الدراسة من 1999 الى غاية 2014 و اختيارنا لهذه الفترة لم يكن عشوائي بل مبرر نتيجة توفر الموارد المالية لدى الدولة جراء ارتفاع اسعار البترول ، مما ادى أداء و فعالية أكبر للسياسات النقدية و المالية، عكس فترة ما قبل الدراسة (فترة التسعينات).

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها من المكانة التي تحتلها السياستين النقدية و المالية من المنظور الاقتصادي ، وذلك من خلال ابراز أدائهما و فعاليتهما في معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الوطني خاصة في فترة الدراسة و التي عرفت بعض التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى :

- التطرق بالشرح و التحليل و التقييم إلى أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- حتمية إيجاد الجزائر لبدائل متنوعة لتمويل السياسات النقدية و المالية في ظل الانخفاض الحالي لأسعار البترول و بالتالي الدفع بعجلة التنمية و النمو الاقتصادي إلى الامام.
- اظهار الكيفية التي تؤثر بها السياستين النقدية و المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- قياس اثر السياستين النقدية و المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المنهج المتبع في الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها سنستخدم مجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية للإجابة عن إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات السابقة سنتبنى المنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري مستندين على التحليل الاقتصادي الكلي ، وذلك بتناول الاسس و الإطار النظري لسياسات النقدية و المالية ، في حين تم إدراج كل من المنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة.

خطة الدراسة : لغرض اختبار الفرضيات و الوصول الى أهداف الدراسة ، تم تقسيم هذا البحث الى جزئين كما يلي :

الجزء الاول : و يتضمن الجانب النظري و الذي يحتوي على :

🌟 تعريف السياسات النقدية و المالية

🌟 مفاهيم خاصة بالدراسة

🌟 آليات و أداء السياسات النقدية و المالية في تصحيح و علاج الاختلالات

الجزء الثاني: و يتضمن دراسة تحليلية لأداء و فعالية السياستين النقدية و المالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، العجز الموازي، ميزان المدفوعات) للفترة (1999-2014) .

الجزء الاول :

I- تعريف السياسات النقدية و المالية :

1-1 تعريف السياسة النقدية:

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

توجد عدة تعريف للسياسة النقدية الذي يتم وفقا للوظائف و الأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها. وعلى هذا فان الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسة النقدية و التي نلخصها فيما يلي:

بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات و الوسائل المباشرة و الغير المباشرة التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بهدف التحكم في العرض النقدي لتحقيق الاهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي¹:

1- التوازن الداخلي:

من اهم الاهداف التي يسعى الاقتصاديون لتحقيقها هو التوازن الداخلي ، و يقصد بالتوازن الداخلي "تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (و نعي بالتوظيف الكامل ان لا يزيد معدل البطالة عن 5% سنويا ، و هو المعدل الطبيعي الذي ينشأ من تغيير هيكل الوظائف ، ويطلق عليه معدل البطالة الاحتكاكية) و الحفاظ على مستوى الاسعار المحلية ، مع الملاحظة ان وجود معدل للتضخم في حدود 2% و 3% يعتبر من الامور المقبولة اقتصاديا."

2- التوازن الخارجي:

يشير التوازن الخارجي الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان المدفوعات و العودة به الى حالة التوازن عن طريق كل من المعروض النقدي و سعر الصرف.

و يرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر اساسا ظاهرة نقدية ، و يركزون في تحليلهم على أثر التغير في الطلب على النقود و عرض النقود على التغير في صافي الاصول الاجنبية المملوكة للدولة (التغير في الاحتياطات الاجنبية) و ذلك باعتبار ان التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل.

1-2 تعريف السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية اساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني بيت المال أو الخزينة² ،

و كانت السياسة المالية يراد في معناها الاصلي كل من المالية العامة ، و ميزانية الدولة.

و تعددت التعريف الخاصة بالسياسة المالية و التي نجيزها فيما يلي : بأنها اداة من أدوات السلطة التنفيذية (الحكومة) التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية و تستعمل من اجل تحقيق تلك الاهداف أدوات السياسة المالية و المتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها و كذا جانب الإيرادات.

أدوات السياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها التي سنذكرها فيما بعد، و تختلف طبيعة هذه الادوات من بلد إلى آخر، تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

1- النفقات العامة : يعرف الانفاق العام بأنه مجموعة ما تدفعه الدولة من نفقات في مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات الكافية للحاجات العامة، و بالتالي تؤدي النفقات لعامة دورا مهما خاصة في البلدان النامية لكون القطاع الخاص في هذه البلدان ليس له القدرة على الدخول في الاستثمارات التي تحتاج الى موارد كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء و الماء و غيرها³.

2- الإيرادات العامة: تعبر الإيرادات العامة عن مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة سواء بصفة سيادية او من خلال انشطتها، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض (داخلي أو خارجي)، أو عن طريق الاصدار النقدي⁴.

3- الموازنة العامة: هي عبارة عن برامج شاملة و قابلة للتنفيذ و تحتوي على تقدير ليرادات و نفقات النشاط الاقتصادي لفترة زمنية معينة (عادة سنة) على ضوء سياسة اقتصادية و اجتماعية محددة الاهداف، و يتم تفصيل النفقات الى مشروعات و برامج، و تقدم السلطة التنفيذية الموازنة للسلطة التشريعية للمصادقة عليها⁵، وقد اصبحت الموازنة في وقتنا الحالي أداة في يد الحكومة لرسم السياسة العامة في مجال الاستثمار و العمالة و الادخار و التصدير و الاستيراد و الانفاق العام و الضرائب، و ذلك بغرض تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية.

II - مفاهيم خاصة بالدراسة :

ارتأينا في هذا العنصر التطرق الى مفاهيم هامة في الدراسة ولو بشكل مختصر و التي نوردتها كالتالي :

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

تعددت وتنوعت تعريفات النمو الاقتصادي، وذلك حسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين، وعلى هذا الأساس فلنمو عدة تعريفات يمكن ذكر بعضها كما يلي:

يعرفه "arrow John" بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين⁶.

أما شبيرو "chapiro" فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁷

ولكن بصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه التغير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة، من خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، وهذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة وتقاس بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

2- مفهوم التضخم: توجد عدة تعريفات للتضخم كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الابعاد و لتحديد هذا المفهوم نتطرق إلى بعض التعاريف:

فحسب النظرية الكمية "تعبّر حالة التضخم عن كل زيادة في كمية النقود المتداولة مما يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار"⁸ أما التعريف المبني على نظرية الانفاق و الدخل فهو يحدد معنى التضخم بأنه " الزيادة في معدل الانفاق و الدخل، فازدياد الانفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الاسعار مع بقاء كمية السلع و الخدمات في حالة ثبات"⁹.

"التضخم هو الارتفاع في المستوى العام لأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في كمية السلع و الخدمات، أو هو الاتجاه المستمر و المؤكد لمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع سواء بسبب الزيادة في كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي و التيار الحقيقي"¹⁰. وبالتالي يمكن أن نستنتج أن التضخم يعبر عن الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار.

3- مفهوم عجز الموازنة: و يعني العجز في الميزانية أي أن يفوق الانفاق الحكومي إيرادات الدولة، و بالتالي يحدث العجز في الموازنة العامة عندما يتجاوز الانفاق الحكومي على السلع و الخدمات الإيرادات الحكومية.

و يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تجاوز النفقات الحكومية عن حجم الإيرادات في فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة، أو هو تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية¹².

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهي سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، و قد يكون مقصود نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية¹³.

4- تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي أو إحصائي موثق بشكل رسمي، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات و المدفوعات التي تترتب عليها حقوق دائنة و التزامات مدينة للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية و التحويلات الخارجية سواءا كانت من طرف واحد او من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"¹⁴

5 - مفهوم المؤشرات الاقتصادية¹⁵: هي عبارة عن متغيرات (مجتمعة او منفصلة)، تعكس حالة اقتصادية ما، أو بعض مظاهرها (الإيجابية أو السلبية)، و تصلح عمليا كمؤشر لظاهرة أو عدة ظواهر، فمثلا الناتج المحلي الخام فيستعمل كمؤشر في عدة مجالات، وهي تتنوع بين مؤشرات تتناول صحة اقتصاد ما، او جوانب أنشطته، أو هيكلته، أو فعاليته.

6- مؤشرات الاداء الاقتصادي¹⁶: هي مجموعة من المعايير و المحددات التي يشير تحليلها فيما إذا كان مثلا اداء هذا الاقتصاد جذابا للاستثمار او لا، كما يعكس استقرار المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلي بنجاح السياسات الاقتصادية أو بنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي. و يحتل تقييم الاداء مكانة متميزة على المستوى الكلي لأهميته الكبيرة في تحديد الكفاءة و تحقيق الاهداف المرجوة، و تجدر الإشارة إلى ان مؤشرات تقييم الاداء تختلف عنها في الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي.

IV- آليات و أداء السياسات النقدية و المالية في تصحيح و علاج الاختلالات:

تستخدم السياسات المالية والنقدية أداة أو أكثر من أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وذلك بالتنسيق الكبير بينهما وهذا مهم للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية لذلك ارتأينا في هذه النقطة توضيح كيفية عمل السياسات النقدية و المالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة وهي كالتالي:

السياسة النقدية و المالية و تحقيق النمو الاقتصادي :

يعد تحقيق النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات المالية والنقدية، حيث تلعب السياسة المالية من خلال السياسة الإيرادية أو الانفاقية أو كليهما دورا مهما في التأثير في مستوى الدخل القومي، وكذا على الطلب الكلي، وهذا التأثير يتألف من الآثار المباشرة للتغير في حجم الانفاق الحكومي، وكذا في حجم الإيرادات الحكومية باختلاف مصادرها¹⁷، وفي معظم الدول النامية والتي تكون السياسة المالية فيها تتجه مع اتجاه الدورة الاقتصادية، فان النفقات العامة تزداد وتنخفض الضرائب في حالة الازدهار الاقتصادي، وبالمقابل تنخفض النفقات العامة وترتفع الضرائب في حالة التراجع الاقتصادي. غير أن تأثير التغيرات في السياسة الضريبية على النشاط الاقتصادي، يمكن تفسيرها من خلال أن الضرائب عادة ترتبط ارتباطا سلبيا بالنمو ويفسر ذلك (ضرائب مرتفعة جدا يعني معدلات نمو منخفضة) ويرجع ذلك إلى أن الضرائب تسبب التشوهات في الاقتصاد.

إن التغيرات في السياسة الضريبية والانفاقية تؤثر في مستوى الدخل الشخصية، إذ نجد أن زيادة الضرائب أو تخفيضها يعمل على تقليل أو زيادة دخول الأفراد، وكذا المشاريع، في حين نجد أن شراء السلع والخدمات وكذا الانفاق على

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

المدفوعات التحويلية، يعتبر زيادة في الدخل المتاح للإنفاق والقوة الشرائية، وهذا ما يعني ان السياسة المالية تمارس تأثيرا مهما ومباشرا على مستوى وهيكل الإنتاج والدخول عن طريق التغيرات في السياسة الانفاقية والضريبية للحكومة. أما فيما يخص أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فقد اختلفت آراء النظريات الاقتصادية حول كيفية انتقال آثارها إلى الاقتصاد، إلا أن معظمها يقر بأن هناك أثرا للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، ويكون ذلك اعتمادا على قوة النقود من خلال السلطة النقدية، كما معظم الدراسات أن الارتباط وثيق بين التغيرات في عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد العلاقة بينهما علاقة طردية بالزيادة أو الانخفاض، فنجد أن الائتمان المحلي الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد، لاسيما أن مساهمة السياسة النقدية في معدل النمو الاقتصادي تكون عن طريق التغيرات التي تحدثها على عرض النقد من حيث الزيادة أو التخفيض حسب ما يقتضي الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة .

وفقا لرأي فريدمان، فان التقلبات في معدل عرض النقود هي المصدر الرئيسي للدورات الاقتصادية (الرواج والكساد)، كما يعتقد النقديون أنه في المدى القصير ارتفاع معدل نمو عرض النقد يؤدي إلى رفع النمو في الناتج الحقيقي، وفي المدى الطويل، فان التغيرات في عرض النقود ليس لها تأثير، وإنما تؤثر فقط على مستوى الأسعار . أما فيما يخص كيتز فقد بين أن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال وجود علاقة ايجابية بين عرض النقد ومستويات النشاط الاقتصادي لأن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وحجم الانفاق الكلي، مما يؤثر ايجابا على النمو والنشاط الاقتصادي .

مما سبق نرى أنه يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في السياسة الضريبية و الانفاقية، وتؤثر السياسة النقدية على النمو من خلال عرض النقد وسعر الفائدة، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يعد أحد المجالات التي على السلطات المالية والنقدية أن تنسق فيما بينهما لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة .

السياسة النقدية و المالية و علاج التضخم : تسعى السلطات النقدية من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية الى التحكم في عرض النقود و ضبطه حتى يتجاوز معدل الناتج الحقيقي خلال استخدامه لهذه الادوات الى التقليل من عرض النقود لغرض المضاربة، و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، و هذا من خلال الاعتماد على الأدوات الكمية و النوعية و الادوات المساعدة الاخرى و بواسطة هذه الادوات يهدف البنك المركزي الى تنظيم عرض الائتمان بما يخدم السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة خلال فترات التضخم¹⁸ .

بالإضافة الى السياسة النقدية تؤدي السياسة المالية دورا مهما في ضبط معدل التضخم و ذلك عن طريق مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم و ذلك برفع معدلات الضريبة على المداخل مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي للأفراد وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات و الرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية و المستوردة، اذ تعتبر الضريبة اداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة أخرى يمكن تحويل محصلاتها لاستثمارات منتجة ، كما تسعى السلطات الحكومية من خلال الرقابة على الانفاق الحكومي للحد من زيادة الطلب الكلي، ففي حالة التضخم تقوم الحكومة بتقليص الانفاق العام باستخدام الفائض في الموازنة العامة

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

للتأثير على اوجه الانفاق الاخرى، حيث تكون الرقابة على الانفاق العام أكثر تأثير على حجم الاستهلاك الكلي منه على حجم الاستثمار¹⁹.

السياسة النقدية و المالية لعلاج العجز الموازي : تكون الدولة في مواجهة العجز الموازي أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، و التي يمكن تحديدها من خلال التنسيق بين أدوات السياسة النقدية و المالية و هذا بزيادة نسبة الضرائب، اللجوء الى الاقتراض العمومي أو عن طريق الاصدار النقدي والتي نوردتها كالتالي²⁰:

🚩 تمويل العجز عن طريق الاقتراض: يمكن ان نمول العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، و هذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك و المؤسسات المالية الموجودة في السوق المالي و النقدي المحلي، و إما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الاسواق المالية الدولية، او عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية و النقدية الدولية كصندوق النقد و البنك الدوليين.

تلجأ الدولة الى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة إذا ما كانت المديونية الداخلية و الخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل.

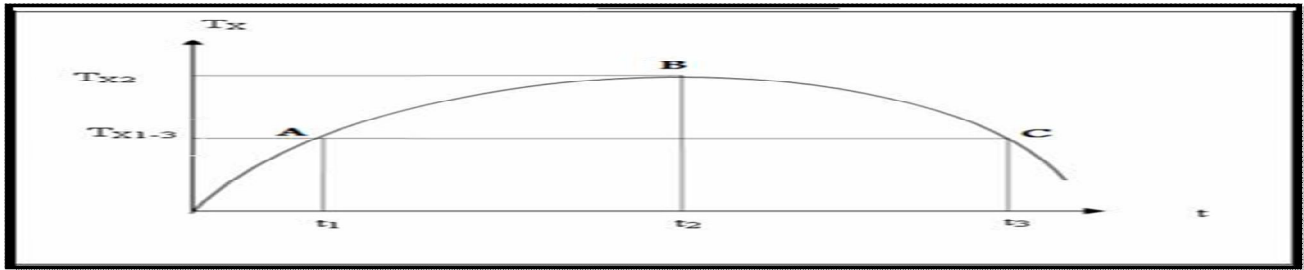
🚩 تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب اصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الاموال لاحقا، و بذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الاصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، او غير حقيقية. لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

- ان يكون الجهاز الانتاجي لهذه الدولة مرن و ليس جامد.
- توجيه الاصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية و سريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الاصدار لاحقا.
- ضخ الاصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة و بجرعات صغيرة.
- تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسة الاستثمار و سعر الفائدة والضرائب، و ذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي قد يسببها هذا الاصدار.

إذا لم تتوفر الشروط السابقة فإن تمويل عجز الميزانية عن طريق الاصدار النقدي ستؤدي الى آثار سلبية على الاقتصاد، و المتمثلة اساسا في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة اكبر من قيمة السلع و الخدمات الموجودة، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار و انخفاض قيمة العملة و حتى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادية.

🚩 تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب: يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعا ما، حيث يوجد معدل ضريبي امثل لا يجب تخطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فإن الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة وهذا ما يعرف ب (أثر لافر)، وتنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي و الغش الضريبي.

الشكل رقم (1) : منحني لافر



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص100.

حسب المنحنى نلاحظ أنه رغم زيادة في المعدل الضغط الضريبي من (t1) إلى (t3) إلا أن الحصيلة الضريبية تبقى نفسها (TX1-3). و بمعدل ضريبي (T2) نحصل على حصيلة ضريبية أكبر حيث (TX2) و بالتالي النقطة A و تعطينا نفس الحصيلة الضريبية رغم الفرق الكبير في معدل الضريبة t المطبق في الحالتين، أما الحالة B فتتمثل الحالة الامثل لمعدل الضريبة t2 و أي زيادة فوق هذا المعدل لا ترفع من الحصيلة الضريبية و تكون النتيجة عكسية. السياسة النقدية و المالية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات : السياسة المالية و ميزان المدفوعات ²¹ :

تساهم السياسة المالية من خلال أدائها المتمثلة في السياسة الانفاقية و الضريبية في التأثير و المحافظة على توازن المدفوعات و كذلك التأثير على سعر الصرف للعملة الوطنية، إذ أن هناك علاقة قوية بين ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) و توازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي)، و إذا درسنا تأثير التغيرات في الصادرات و الواردات في الاسعار و العملات و الناتج و من ثم على التوازن في ميزان المدفوعات ، فإننا نستطيع القول ان السلطة المالية و باستخدام ادواتها المالية ، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها على الطلب الكلي، و بالتالي في الناتج ، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج و الاسعار المحلية بالنسبة على الاسعار الاجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي و الاسعار المحلية بالنسبة للأسعار الاجنبية و هكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا واجه البلد البطالة و فائض في ميزان المدفوعات. أما إذا ما واجه البلد عجز في ميزان المدفوعات و تضخما يجذب الطلب ، فإن السياسات المالية المقيدة تكون الانسب.

إذا واجه البلد بطالة و عجز في ميزان المدفوعات أو تضخما يجذب الطلب فانه من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات التوسعية و الانكماشية ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية او المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات.

و يتضح أثر السياسة الضريبية في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها في أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب على الدخل مثلا تؤثر في قدرة الفرد في الانفاق ، أي الانخفاض (الاستهلاكي و الاستثماري) مما يؤدي الى انخفاض الدخل وكذلك الاجور و بالتالي انخفاض عرض النقود و الاسعار ، الامر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الاجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الاسعار مرتفعة ، مما يترتب عليه ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض في سعر صرف العملة الاجنبية المقابلة لها، و العكس صحيح في حالة خفض

أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الضرائب على الدخول. كما تؤدي الزيادة في الضرائب في ارتفاع الاسعار من خلال تأثيرها في الانتاج، إذ تعمل على تخفيض الانتاج لارتفاع تكاليفه، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الاجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الاسعار منخفضة ، مما يؤدي الى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الاجنبية المقابلة لها و الكس صحيح في حالة خفض الضرائب على الانتاج، وهذا يعني أن للضرائب تأثير في اسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخول و عرض النقود و الانتاج و بالتالي الاسعار و الصادرات و الميزان التجاري .

السياسة النقدية و ميزان المدفوعات : للمتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات و أسعار الصرف بين العملات الوطنية ، إذ تسبب في الاغلب عجزا او فائضا في ميزان المدفوعات لبلد ما ، ويمكن استخدام السياسة النقدية في احيان كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن و التي قد يعاني منها ميزان المدفوعات، فضلا عن ذلك يعد هذا الاخير ظاهرة نقدية في اقتصاد مفتوح و في ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير داخلي يتأثر بفائض او عجز ميزان المدفوعات، اما في اقتصاد مغلق يعد عرض النقود متغير مستقل يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، و من خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة بين الائتمان المصرفي المحلي و التغيرات في الاحتياطات الدولية كالاتي²²:

$$\Delta M_s = \Delta NFA + \Delta DC$$

ΔM_s : التغير في عرض النقود مقاس بالسيولة المحلية.

ΔNFA : التغير في صرف الاصول الاجنبية لدى الجهاز المصرفي.

ΔDC : التغير في مجموع الائتمان المحلي، بالإضافة الى صرف البنود الاخرى غير المصنفة.

و يمارس سعر الصرف هو الآخر تأثيرا آخر في اسعار الصادرات و الواردات باعتباره يحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاخرى، إذ تعد أسعار الصرف من وسائل السياسة النقدية أكثر شيوعا في توحيد قيم رؤوس الاموال الدولية طالما أن هذه الاخيرة تتمثل في الطلب المحلي او الاجنبي على الموجودات الاجنبية و المحلية معا، ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار و توازن ميزان المدفوعات، ويظهر سلوك سعر الصرف في اتجاهين، يتمثل الاول بالعلاقة بين سعر الصرف و الموجودات الاجنبية، و الثاني في القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد و التي يعبر عنها بسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.

الجزء الثاني: الدراسة التحليلية

أداء و فعالية السياستين النقدية و المالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، العجز الموازي، ميزان المدفوعات للفترة (1999-2014)

السياسة النقدية و المالية و تحقيق النمو الاقتصادي:

للقوف على دور السياسة المالية و النقدية للتأثير على اتجاهات النمو الاقتصادي، سيتم تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي و الذي يرتبط بالنتائج المحلي الاجمالي للفترة (1999-2014) من خلال الجدول التالي:

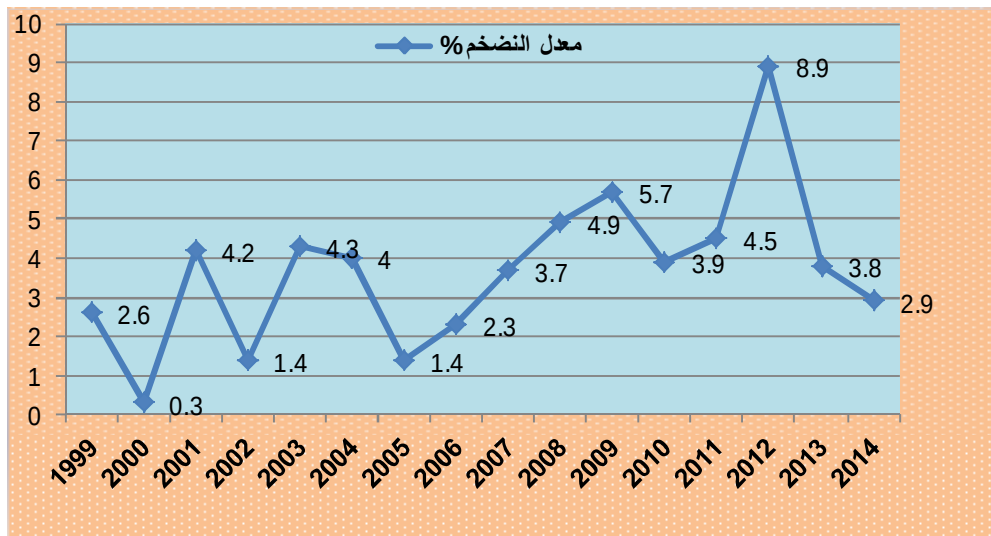
الجدول رقم (01): تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 1999-2014

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4	2,4	3,6	2,4	2,5	3,8	2,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، البنك المركزي.

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الشكل رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و البنك المركزي.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مر بمراحل خلال فترة الدراسة حيث قدر معدل النمو سنة 1999 بـ 3.2% منخفضا إلى 2.2% سنة 2000 و هذا بسبب انخفاض في معدلات الاستثمار نتيجة تخفيض الإنفاق الاستثماري ، و بداية من سنة 2001 عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من 2.6% سنة 2001 إلى 6.9% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، و بلغ معدل النمو المتوسط خلال الفترة 2000-2014 حوالي 3.65% ، و يبقى هذا التحسن راجع لانتعاش في الأسواق الدولية.

إن معدلات النمو المحققة هي ضعيفة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال فترة دراسة و التي تميزت ببرامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي، فالجزائر انفتحت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها الدولة معدل نمو سنوي أقل من 5% مما يكشف عن وجود احتلال و عدم فعالية كبيرة للسياسات الاقتصادية المتخذة، فضخ نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل تقريبا 155 مليار دولار للحصول على نسبة نمو تقدر بـ 3.8% كمتوسط نمو سنوي بين 2000 و 2009. يعني أننا لم نحقق أي نتيجة فعلية إذا ما استبعدنا المحروقات التي تصل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام في حدود 45%.

فهناك ما يسمى بالأثر المضاعف للنمو الذي يفترض أن نحصل على أكثر مما نضخه من موارد، كما أن معدلات النمو المحققة بعيدة عن معدل النمو المتوقع قبل تنفيذ برنامجي الانعاش و النمو الاقتصادي والذي قدر له ما بين 6% و 7%. السياسة النقدية و المالية و علاج التضخم : تبنت الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال فترة اعتماد برامج التعديل الهيكلي (1994-2000) و الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14% خلال هذه الفترة، و بعدها اتبعت السلطات سياسة نقدية حذرة بهدف التحكم في السيولة النقدية، و سياسة مالية معاكسة للسياسة الأولى (سياسة مالية توسعية) تزامنت مع بداية تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي بداية سنة 2001²³ وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من معدلات التضخم و البطالة .

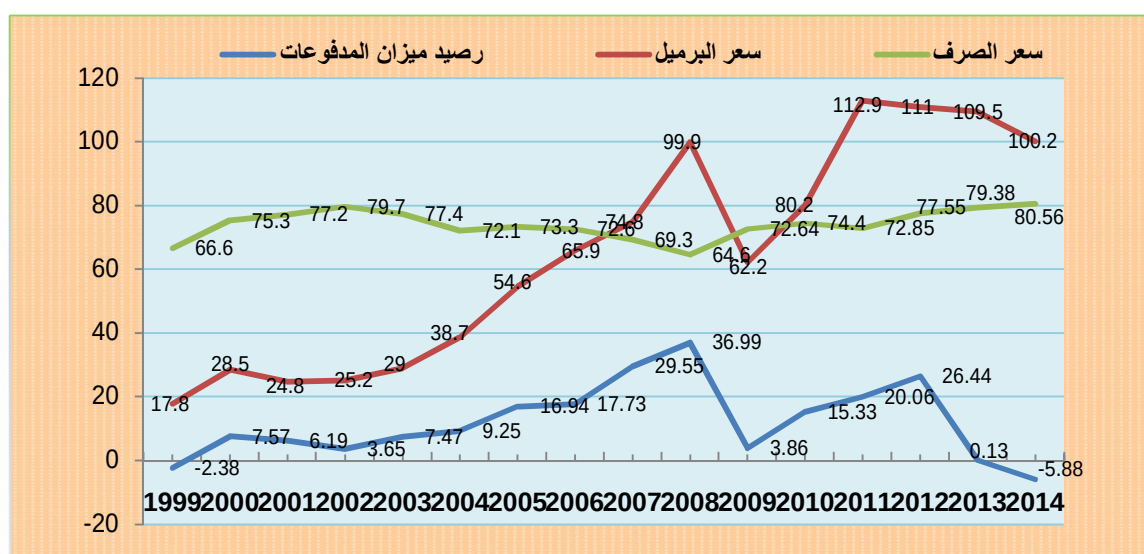
أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الجدول رقم (02) : التطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1999-2014

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، البنك المركزي.

الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و البنك المركزي.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن انخفاض معدل التضخم في بداية الالفية الثالثة الى مستوى قياسي وصل إلى 0.3% سنة 2000 بعد أن كان 2.6% سنة 1999، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 أين بلغ 4.2% ، و يفسر عودة ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% خلال نفس السنة بسبب الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى اطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001، مما أدى إلى ترايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، حيث سجل هذا الاخير انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع مرة أخرى إلى 2.3% سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، وفي هذه السنة بالذات حدد بنك الجزائر المعدل المستهدف للتضخم في المتوسط بمعدل 3% وما بين 3-4% خلال سنة 2007²⁴، ليسجل معدل التضخم خلال سنتي 2005 و 2006 معدل 1.4 و 2.3 أي أن المعدل المسجل أقل من المعدل المستهدف و يرجع هذا التحسن إلى الانعكاس الايجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي و النقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، و المعدل المنخفض لنمو الكتلة النقدية، غير أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال السنوات 2007، 2008 و 2009 ليبلغ على التوالي المعدلات 3.7%، 4.9% و 5.7% وهذا راجع بالدرجة الاولى إلى ارتفاع معدلات الكتلة النقدية الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالرغم من انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2009 إلا ان معدل التضخم ظل مرتفعا في هذه السنة لينخفض سنة 2010 ليبلغ 3.9% ليرتفع من جديد خلال 2011، 2012 ليصل على التوالي 4.5% ، 8.9% و ذلك بسبب زيادة الارصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن اسعار البترول و الانطلاق في تنفيذ برنامجي الانعاش الاقتصادي و دعم النمو (2001-2009)، و كذا البرنامج الخماسي (2010-2014).

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

السياسة النقدية و المالية لعلاج العجز الموازي:

تغير رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة بتغير اسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الحماية البترولية و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1999-2014

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الموازنة العامة مليار دج	-16,5	398,8	171	10,5	438,5	436	896,4	1150,6	456,8	906,9	-713	-178,2	-168,6	-746,1	-248,2	-
الناتج المحلي الخام (PIB) مليون دج	3238197,604	4123513,884	4227113,122	4522773,346	5252321,114	6149116,69	7561984,348	8501635,8	9352886,4	11043703,5	9968025,3	11991563,9	14526608,3	16115429,5	16569270,8	17205106
نسبة الرصيد إلى % PIB تمهيش	-0,5	9,67	4,01	0,23	8,33	7,12	11,95	13,52	4,85	8,21	-7,11	-1,48	-1,6	-4,41	-1,5	-
سعر البرميل بالدولار	17,8	28,5	24,8	25,2	29	38,7	54,6	65,9	74,8	99,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

نلاحظ بان انخفاض سعر البترول إلى أقل من 20 دولار في سنة 1999 أدى إلى حدوث عجز في الموازنة قدر بـ (16.5) مليار دينار جزائري ، ثم ارتفع رصيد الميزانية سنة 2000 إلى 398.8 مليار دينار جزائري مما أدى إلى حدوث فائض في الموازنة وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول ، وخلال الفترة (2001 - 2008) سجل رصيد الموازنة العامة فائض متغيرا من سنة الى أخرى بسبب تقلبات اسعار البترول، أما الفترة (2009 - 2014) سجل رصيد الموازنة العامة عجزا و الذي يمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار البترول من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 ، فيمكن إرجاع عجز الموازنة رغم انتعاش أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها. كنتيجة من هذا التحليل يمكن القول بان العجز الموازي في الجزائر هو عجز غير مقصود لا يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية، وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية. كما أن الفائض الذي عرفته الميزانية ابتداء من سنة 2000 فيعود الفضل إليه في ارتفاع أسعار البترول، حيث قيمة الفائض عن الميزانية يوجه إلى صندوق ضبط الموارد

السياسة النقدية و المالية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات:

إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي، و هو مرتبط كذلك بشكل مباشر بأسعار الصرف، فأي خلل في أحدهما أو كلاهما يؤدي إلى اختلالات كبيرة على النشاط الاقتصادي، وفيما يتعلق بتطور أرصدة ميزان المدفوعات ، أسعار الصرف و أسعار البترول للفترة ما بين (1999 - 2014) فيمكن اظهارها من خلال الجدول الآتي :

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الجدول رقم (04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات، اسعار الصرف و اسعار البترول

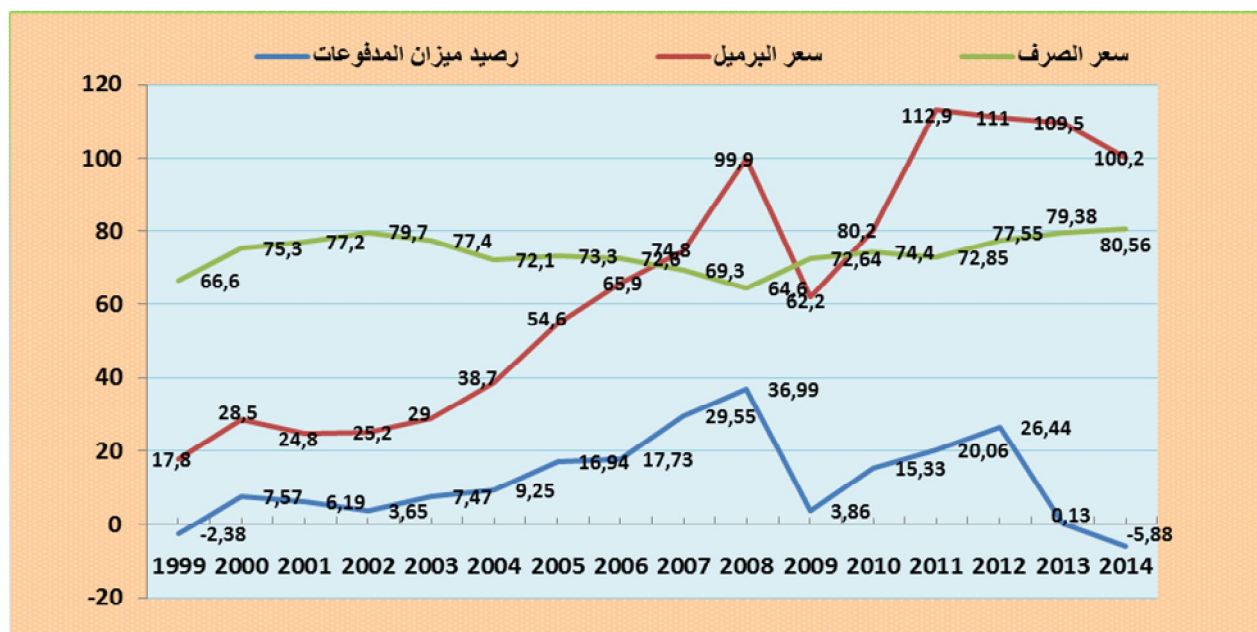
للفترة (1999 - 2014)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات بـمليار دولار	-2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,06	26,44	0,13	-5,88
سعر البرميل بالدولار الأمريكي	17,8	28,5	24,8	25,2	29	38,7	54,6	65,9	74,8	99,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2
سعر الصرف بالدينار	66,6	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	82,2	64,6	69,3	72,1	73,3	72,6	77,4	79,7	80,56

المصدر: بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> / يوم 2016/05/14

من خلال الجدول اعلاه يمكن تمثيل تطور رصيد ميزان المدفوعات، اسعار الصرف و اسعار البترول بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1999-2014



المصدر: بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> / يوم 2016/05/14

بالنسبة للجزائر عرف ميزان المدفوعات و أسعار الصرف تطورات عديدة نظرا لارتباط الاول بتقلبات أسعار البترول في الاسواق العالمية، و تعلق الثاني بالاتفاقيات مع المؤسسات المالية، حيث عرف ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ -2.38 مليار دولار سنة 1999 ، ليتحسن بعد ذلك مسجلا فائضا مستمرا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، مما ادى إلى زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار للواردات، مما دعم رصيد الميزان التجاري بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة، بينما بلغت قيمة احتياطي الصرف الاجنبي 22.9 مليار دولار و كان معدل الصرف في حدود 75.5 دينار جزائري مقابل واحد دولار. و استمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل 16.94 و

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

17.73 مليار دولار خلال 2005 و 2006، فقد ارتفع متوسط سعر البرميل للبتروال الخام بأكثر من 20% في سنة 2006، إذ بلغ المتوسط 65.9 دولار للبرميل مقابل 54.6 دولار للبرميل سنة 2005 و نتيجة لذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006 مقابل 20.68 مليار دولار للواردات مما انعكس بالإيجاب على رصيد الميزان التجاري و قدر بـ 34.08 مليار دولار سنة 2006، بينما حساب رأس المال فكان في حالة من العجز توسعت طوال السنوات من (2001 - 2005) وصلت إلى -4.78 مليار دولار خلال السنة الاخيرة، إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، و بالموازاة مع هذا فقد كان احتياطي الصرف الاجني خلال هذه الفترة زيادة مستمرة أين بلغ 56.18 مليار دولار سنة 2005، وعلى هذا الاساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص سنة 2007، برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق سنتي 2005 و 2006 أين سجل فائض بـ 29.55 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى التزايد القوي في مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف التي انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007، إلى جانب استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة 2008 إلى 36.99 مليار دولار وهي أكبر قيمة له، لينخفض بشكل كبير سنة 2009 أين سجل فائضا بقيمة 3.86 مليار دولار وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لا سعر البترول من 99.8 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، بينما الملاحظ خلال هذه الفترة أن اسعر صرف الدينار بقيت مستقرة نسبيا، حيث فاقت في معظمها عتبة 70 دج للدولار الواحد باستثناء التحسن الطفيف خلال سنتي 2007 و 2008 أين سجل سعر الصرف 69.30، 64.6 دج للدولار الواحد.

أما الفترة 2010 - 2012 فقد عرفت ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات نظرا لاستقرار اسعار البترول خلال هذه الفترة، غير أن سنتي 2013-2014 عرفت انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل عجزا سنة 2014 قدر بـ -5.88 مليار دولار.

ومن هذا التحليل نستنتج ان خلال فترة الدراسة عرف ميزان المدفوعات استقرار في معظم فترة الدراسة باستثناء السنتين الاخيرتين و يمكن رد هذا الاستقرار الى احتياطات الصرف و تقلبات اسعار البترول في الاسواق الدولية.

خاتمة: من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها لموضوع أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة أساسا في استهداف الاختلالات الداخلية و المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم و العجز الموازي و الاختلالات الخارجية المتمثلة في ميزان المدفوعات، و يجب التذكير هنا أن السلطات الجزائرية قد أعطت للسياسات النقدية و المالية دور و أهمية كبيرة من خلال اصدار مجموعة من القوانين أهمها قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و التعديلات التي طرأت عليه من بعد و الذي منح أكثر استقلالية للبنك المركزي في ادارته للسياسة النقدية، و بالمقابل فإن السياسة المالية استفادت هي الاخرى من اصلاحات حيث أصبحت تستعمل (النفقات العامة، الايرادات العامة، الموازنة العامة) لضبط التوازنات الاقتصادية الكلية

نتائج البحث: مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- انتهجت الجزائر خلال فترة الدراسة سياسة نقدية حذرة كان الهدف منها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم أما السياسة المالية فكانت توسعية بهدف بعث سبل التنمية من خلال اطلاق برنامج الانعاش

أداء وفعالية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999-2014)

الاقتصادي(2001 - 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 - 2009) و برنامج التنمية الخماسي(2010 - 2014)

2- ان دراسة و تحليل الاداء الاقتصادي في الجزائر للفترة (1999 - 2014) بين لنا تباين واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية، و ذلك حسب السياسات الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة حيث لا حظنا أن معدل التضخم كان مستقرا في أغلب سنوات الدراسة ما عدا سنة 2012 حيث بلغ 8.9% بسبب زيادة الارصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن اسعار البترول. أما مؤشر تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بانه متذبذب و غير مستلزم، بحيث يتغير من سنة الى أخرى تبعا لتغيرات اسعار المحروقات في السوق الدولية و الذي لم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي 3.42% خلال فترة الدراسة. أما مؤشر ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب إلا أنه متذبذب، حيث بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار و عجزا سنّي 1999 و 2014 بـ (- 2.38%) و (- 5.88%) على التوالي. و أما مؤشر رصيد الموازنة عرف فائضا متغيرا خلال الفترة (2001 - 2008) و هذا بسبب ارتفاع اسعار البترول، أما الفترة (2009 - 2014) سجل رصيد الموازنة العامة عجزا و الذي يمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار البترول و ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور، و إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها.

3- إن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن و الاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الاسواق الدولية، مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية و محل انتقاد دائم.

4- إن استقرار معظم مؤشرات الاقتصادية الكلية للدراسة و الذي ساهمت فيه كل من السياسات النقدية و المالية، لا يرجع بالدرجة الاولى إلى أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية في السنوات الاخيرة بقدر ما كان نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات المحروقات عقب الارتفاع المستمر لا سعار البترول في السوق الدولية دراسة الفرضيات :

لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الاولى، الثالثة و الرابعة ، حيث تلعب السياسات النقدية و المالية دور مهم و هي من أهم ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، و يعود ذلك لتعدد أدوات كل منها و ارتباطها بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة الى كونها يعملان على تحقيق نفس الاهداف ككل ، و بالنسبة للتنسيق بين السياستين فهو مهم لان التعارض بين اهدافهما ينتج عنه العديد من الآثار السلبية مما يؤدي إلى تحمل أعباء أكبر لسياسة عن الاخرى، كما أن تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني يجعل أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية في علاج و تصحيح الاختلالات الاقتصادية ممكن لتوفر الموارد المالية.

أما الفرضية الثانية فهي غير صحيحة و الجانب التطبيقي للدراسة يؤكد ذلك، حيث لاحظنا أن أداء و فعالية السياسات النقدية و المالية مرتبط بتقلبات اسعار البترول في الاسواق الدولية باعتبارها المورد الرئيسي للميزانية.

الاقتراحات :

اعتمادا على النتائج السابقة المتوصل اليها يمكننا تقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تعمل على اعطاء أكثر أداء و فعالية للسياسات النقدية و المالية في علاج و تصحيح الاختلالات الاقتصادية و التي نذكر من أهمها :

1- تنوع مصادر الدخل لتكون بديل عن مورد المحروقات و بالتالي توفير موارد مالية أخرى للاقتصاد، لتجنب الاداء الضعيف للسياسات النقدية و المالية.

2- لا بد من تدعيم التنسيق و التكامل بين السياستين و تفعيل لجان التنسيق حتى لا تتعارض الادوات و السياسات الاصلاحية للأهداف المرجوة.

3- بالنسبة للسياسة المالية، يجب إعادة توجيه الانفاق العام من خلال الاهتمام بالمحالات التي تشجع الانتاجية ، و تمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة، أما السياسة النقدية فيجب تفعيل دورها بمنحها أكثر استقلالية و إدارة ادواتها بشكل حقيقي من خلال تفعيل السوق المالي، و عدم جعلها مجرد اداة للإصدار النقدي.

الهوامش:

1- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2013، ص 115.

2- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية " دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006 ، مصر، ص 06.

3- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص 133.

4- حسين عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 220.

5- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 63.

6- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2012/1970 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 ، ص 75.

7- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ، 2000، ص 14.

8- غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

9- عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 207.

10- محمد علي القري، مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الاسلامي، مجلة البصيرة، العدد 5، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 20.

11- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.

12- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

13- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، طبعة الاولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 235-236.

14- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 2008، ص 392 - 394.

- 15- تاريخ الاطلاع 2016/01/12 [file:///C:/Users/Sony/Downloads/RECO_551_0005%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Sony/Downloads/RECO_551_0005%20(1).pdf)
- 16- تاريخ الاطلاع 2016/01/12 [file:///C:/Users/Sony/Downloads/RECO_551_0005%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Sony/Downloads/RECO_551_0005%20(1).pdf)
- 17- رشاد العصار، رياض الحلي، النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 169.
- 18- جيمس جوارتي، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار (العام و الخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون، بدون طبعة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 306-307.
- 19- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 223.
- 20- فلاح حسن الثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد، 2001، ص 95-103.
- 21- أحمد ابراهيم العلي، ميزان المدفوعات و التغير النقدي و الانفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد، 1991، ص 120-121.
- 22- عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء، ص 06، تاريخ الاطلاع http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/31-2016/05/14_2013-07-21-15-04-22/1261-w154
- 23- Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, p168
- 24- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 02.